دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | الطاقة و السياسة الخارجية الأمريكية |
| المصدر: | شؤون فلسطينية |
| الناشر: | منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث |
| المؤلف الرئيسي: | نصراوي، عباس |
| المجلد/العدد: | ع92,93 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 1979 |
| الشهر: | أغسطس |
| الصفحات: | 89 - 100 |
| رقم MD: | 627910 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | الطاقة، السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية، البترول، الشرق الأوسط، حرب أكتوبر 1973، الاقتصاد السياسي |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/627910 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عبّـــاس نصراوي

# الطـاقـة والسّـيـاسـة الخارجيّـة الأميركـيـة

**مقدمـــة**

كانت السمة المميزة لنظام اتفاقيات الامتيازات ، الذي كان حتى الآونة الأخيرة الاداة الوحيدة لتنمية موارد النفط العربية ، انه ما ان يتم منح الامتياز او الحصول عليه ، حتى تسلم الحكومة المضيفة معه سلطة سيطرتها على تنمية موارد النفط ، ومستوى الانتاج ، والسعر الذي يباع به النفط . واستمر انعدام التنسيق حتى العام ١٩٦٠ عندما تم خلق منظمة البلدان المصدرة للبترول ( اوبيك ) . وكان خلق اوبيك نفسها عملا دفاعيا يقصد منه حماية دخل النفط من المزيد من التفتت . وحتى مع وجود اوبيك ، اخفقت بلدان النفط العربية في صياغة سياسة مشتركة من شأنها ان تنسق السياسات المتحكمة بقطاعاتها النفطية او دمجها مع بقية اقتصاداتها . وهدف السياسة المشتركة الوحيد الذي رأوه مناسبا كان الهدف الذي من شأنه أن يزيد الدخل للبرميل الواحد ويزيد الدخل الاجمالي .

كان من المتعذر نوعا ما تجنب هذه الحالة اذ ان السلطة النهائية لزيادة النمو أو تأخيره كانت تكمن مع اداره الشركات ، وهذا يعني خارج سيطرة الحكومات العربية . وبالاضافة الى اتفاقيات الامتيازات ، كانت شركات النفط المتعددة الجنسيات ( الشركات الكبرى ) في مركز يمكنها من الدخول في اشكال مختلفة من المشاركات للسيطرة على معدل تنمية موارد النفط ومن ان تكون القوة التقريرية النهائية فيما يتعلق بكمية النفط التي يتوجب على كل بلد ان ينتجها . وهذه نقطة مهمة تدعو الى بعض التوسع .

**النفط واهداف السياسة الخارجية الاميركية**

خلال الحرب العالمية الثانية ، صار واضحا انه لن يكون في مقدور الولايات المتحدة ان تواصل دورها بوصفها البلد المصدر للنفط الرئيسي في العالم ، وانه لا بد من تنمية موارد نفط الشرق الاوسط لتوفير الطاقة الضرورية من اجل التنمية الاقتصادية اللاحقة للحرب ونمو الاقتصادات المصنعة . وانعكس تقدير هذه الحقيقة في اتفاقية النفط الانكلو ــ اميركية للعام

١٩٤٤ والتي كان لها هدفان رئيسيان (١) تمكين شركات النفط الاميركية من ان يكون لها المزيد من حرية الوصول الى نفط الشرق الاوسط ، (٢) اقتراح كيف يمكن ربط العرض بالطلب بغية دعم الادارة النظامية لدرجة النفط الدولية . ونجم عن عدم ابرام الاتفاقية تفويض الوظيفة العالمية لآلية تخصيص الانتاج الى الشركات الكبرى بمساعدة الحكومة الاميركية . وارتكز النظام على الافتراضيين الأساسيين التاليين : (١) ان الشركات كانت ادوات للسياسة الخارجية الاميركية ، (٢) ان مصالح الشركات كانت متطابقة مع المصلحة القومية للولايات المتحدة . وحددت اهداف السياسة الخارجية الاميركية آنذاك على انها :

١) ان الولايات المتحدة رغبت في توفير امداد ثابت من النفط لاوروبا واليابان باسعار معقولة .

٢) ان يصار الى المحافظة على الحكومات المستقرة في البلدان المنتجة للنفط غير الغربية .

٣) ان تكون الشركات التي لها قواعد اميركية قوة مسيطرة في نفط العالم . ان اهداف السياسة الخارجية الاميركية التي عبرت عنها وزارتا الخارجية والدفاع في تقرير رفع في العام ١٩٥٣ الى مجلس الامن القومي هي نفسها الآن في العام ١٩٧٩ كما كانت في العام ١٩٥٣ . كما لا يجب على المرء ان يتوقع تغيرها . بل على العكس فان الأهمية الحاسمة للنفط لا من اجل اقتصادات اوروبا واليابان فحسب ، ولكن الآن من أجل الولايات المتحدة نفسها ، من شأنها أن تجعل هذه الاهداف حتى اكثر اهمية ، وبما ان الدفع الرئيسي لسياسة النفط الاجنبي الاميركية يبقى هو نفسه ، فانه من المناسب للحالة الراهنة على ما اعتقد ان استشهد ببعض النقاط الاكثر اهمية من تقرير العام ١٩٥٣ .

قال التقرير ، الذي اعد لايقاف العملية القضائية التي كانت تقوم بها وزارة العدل لمقاضاة الشركات الكبرى لخرقها القانون الاميركي في عملياتها الخارجية ، ان ثمة خطرا جديا بأن محاكمة شركات النفط ستكون مضرة باهداف السياسة الخارجية الاميركية ــ ومضى التقرير مؤكدا ان الاقتصادات الصناعية المعقدة للعالم الغربي معتمدة اعتمادا مطلقا على وفرة مستمرة لمصدر الطاقة الاساسي هذا . وبما ان النفط هو المصدر الرئيسي للدخل والثروة في بلدان الشرق الاوسط ، فذلك يعني ان وجودها الاقتصادي والسياسي يعتمد على المعدل والشروط التي يتم بها إنتاج النفط . وهذا يعني ان « عمليات النفط الاميركية هي عمليا أدوات لسياستنا الخارجية نحو هذه البلدان » . و « احدى النتائج الطبيعية الرئيسية لهذا الامر هي حقيقة ان الانماء الاقتصادي الداخلي لهذه البلدان يعتمد الى حد كبير على سياسة عمليات شركات النفط » . وبما ان معدل النمو الاقتصادي يعتمد الى درجة مهمة على السياسات التي تنتهجها شركات النفط ، فانها بالتالي « تستطيع ان تساعد او تؤذي الاستقرار السياسي الذي نحتاج اليه في المنطقة . » ووفقا للتقرير كانت عمليات الشركات مهمة ايضا لاهداف السياسة الخارجية الاميركية بطريقة جوهرية اكثر اذ « ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيكونان في الوقت الحالي ولفترة مقبلة من الوقت منهمكين في صراع لاقتناص تأييد وولاء الجماعات السياسية في جميع أنحاء العالم الحر . وسوف نقدم الحجج والبراهين من اجل قضية حرية الفرد وكرامته وحرية الاعمال الحرة . وتنبغي معالجة نشاطات الحكومة الاميركية في النفط بطريقة من شأنها تجنب اعطاء القوة للادعاء بان النظام الاميركي هو نظام امتيازات واحتكارات وامبريالية » .

ويظهر هذا التقرير ، الذي لم ينشر علنا الا في العام ١٩٧٤ ، الرؤية والتوقعات التي كانت لدى صائغي السياسة الاميركية للبلدان المنتجة للنفط . وكما ذكرنا سابقا ، ليس ثمة سبب للافتراض بان الاهداف الاساسية قد تغيرت . بل على العكس يمكننا بثقة الافتراض بأن هذه الأهداف اكثر ارتباطا بالحاضر وبالمستقبل المنظور .

اذا صحت الملاحظات التي ابديناها في الفقرة الاخيرة ، فان سؤالا مركزيا سيطرح نفسه . والسؤال هو الى اي حد وكم ستطول الفترة التي ستستمر فيها حكومات البلدان المنتجة للنفط بتنفيذ الدور الذي لعبته الشركات الكبرى بنجاح تام حتى العام ١٩٧٣ . وبكلام آخر ، هل ستدير هذه الحكومات وتنتج وتحفظ وتسعر نفطها وفقا لاهداف سياسة النمو والانماء الاقتصادي القومي البعيد المدى أم هل ستستجيب فحسب لطلب السوق العالمية وتعدل امداداتها النفطية تبعا لذلك ؟

ان نقطة الخلاف هنا جوهرية . وتتلخص بمسألة حرية الاختيار بين مجالات اختيار مختلفة للسياسة . ومركزية هذه القضية جلية بحد ذاتها ولا تحتاج الى توسع او تسويغ اذ انها تنبثق من حقيقة ما اذا كانت البلدان العربية كجماعة من البلدان النامية المعتمدة الى حد كبير على مورد واحد ولا يمكن تجديده تستطيع ان تستعيد المبادرة لتدفع الى الامام بسياسة من شأنها أن تزيد الى الحد الأعلى رفاهية شعوبها حتى نهاية هذا القرن وبعده .

## تأثير الطاقة على حرب تشرين الأول ( اكتوبر )

فيما كانت الحكومات العربية وسط التفاوض على اسعار جديدة لنفطها الخام مع شركات النفط الكبرى ، اندلعت حرب تشرين الاول . ونتج تأثير حرب تشرين على مسرح الطاقة في ذلك الحين بصورة مباشرة عن قرار حكومة الولايات المتحدة الشروع في عملية نقل جوي كبرى للاسلحة لتعويض الخسائر التي تكبدتها اسرائيل ابان الحرب .

هذا القرار السياسي من جانب الولايات المتحدة جعل المفاوضات مع شركات النفط الكبرى تصير في غير محلها . والى ذلك فان عملية النقل الجوي لم تترك للحكومات العربية اي خيار سوى أن تتخذ قرارات من طرف واحد فيما يتعلق بالاسعار ــ وفيما يتعلق بالحظر وتخفيضات الانتاج ، وهو الامر الأهم في ذلك الحين . وخلقت القرارات الاخيرة حالة في السوق العالمية شجعت اوبيك على رفع اسعار النفط مرة أخرى ابتداء من كانون الثاني ( يناير ) العام ١٩٧٤ ، ومن المهم ان نتذكر ان هذه القرارات المهمة التي اتخذت في سياق حرب تشرين الاول ساعدت في تحويل مركز الحكومات العربية بصورة جوهرية وفي اعطائها لا كميات وافرة من الدخل والثروة فحسب بل كذلك نفوذا جديدا و مهما جدا .

وبكلام آخر أدخلت قرارات العام ١٩٧٣ عهدا جديدا من العلاقات بين البلدان المتطورة والجماعة الصغيرة من البلدان النامية المصدرة للنفط . وكانت تلك هي المرة الاولى التي اضطرت فيها البلدان المصنعة الى التسليم بأن سلطة السيطرة على احتياطيات وانتاج واسعار النفط قد انتقلت الى المنتجين . ومثل هذا الاعتراف باعتماد متبادل ومتناسق الى حد غير مريح حمل معه ضرورة المساومة . وكانت هذه الضرورة مقلقة بعض الشيء بالنسبة الى البلدان المعتادة على الافتراض بأن تلك السلطة هي حكر مقصور عليها ، وبأن الوضع القائم هو

الترتيب الصحيح والطبيعي للأمور ، وبأنها تحتكر الحكمة ( والسلطة ) التي تضمن السلام .

قبل تناول ردة فعل الغرب ( والولايات المتحدة بنوع خاص ) للعلاقات المتغيرة ، سيكون من المفيد ان نتناول بنية العرض والطلب للطاقة والمركز الخاص والاحتياجات الخاصة للولايات المتحدة في هذه السوق .

**بنية العرض والطلب للطاقة**

بعد تعقب بعض أهم القوى التي الفت تطور قطاع الطاقة العالمية ، من المهم الآن ان نقدم صورة لسوق الطاقة العالمية ومكان النفط العربي في مثل هذه السوق .

في العام ١٩٧٧ بلغ مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة ١٣٤ مليون برميل يوميا ، ( م ب ي ) بالمقارنة مع ٨٩ م ب ي قبل ذلك بعشرة أعوام و ٥٤ م ب ي فقط في العام ١٩٥٧ . ومن هذه الكمية الاجمالية للطاقة ، قدم النفط اقل من ثلث الاستهلاك العالمي في العام ١٩٥٧ ، مرتفعا الى ٤٠٪ في العام ١٩٦٧ ومرتفعا من جديد الى ٤٥٪ في العام ١٩٧٧ . من المهم ان نتأمل في هذه المعطيات اذ انها تشير بوضوح الى الزيادة المستمرة في حصة النفط في استهلاك الطاقة في العالم . وبكلام آخر صار الاقتصاد لعالمي ككل معتمدا بصورة متزايدة على مصدر الطاقة هذا خلال الاعوام العشرين الاخيرة . ومن المتوقع ان يستمر هذا الاتجاه في المستقبل اذ ليست هنالك اية اشارات مهمة الى ان النمط سيتغير على نحو جدي بأية طريقة ممكن ادراكها .

واذا استثنينا البلدان الاشتراكية من حسابنا لهذه اللحظة ، لوجدنا ان النفط قدم ٥٢٪ من استهلاك الطاقة في العالم غير الاشتراكي .

ولكن ضمن هذه الصورة يختلف الاعتماد على النفط اختلافا كبيرا من بلد الى آخر، وهي حقيقة يجب ان تكون باعثة على مواقف واختيارات سياسية مختلفة لكل من المستهلكين والمنتجين . وهكذا في العام ١٩٧٧ ، مع ان النفط قدم ٥٢٪ من استهلاك الطاقة في العالم غير الاشتراكي ، الا ان اسهامه بلغ ٤٧٪ من استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة من جهة و ٧٣٪ في اليابان من جهة اخرى . اما استهلاك اوروبا الغربية من النفط فيقع بين استهلاك الماردين الصناعيين الآخرين ، ويبلغ ٥٥٪ من مجموع استهلاك الطاقة .

يمكن النظر الى مكان النفط في بنية الطلب على الطاقة من زاوية مختلفة واكثر اهمية بكثير . فاذا نظرنا الى معدل نمو استهلاك الطاقة ، لوجدنا انه خلال الماضي القريب ازداد مثل هذا الاستهلاك بمعدل متوسط يبلغ ٣،٦٪ سنويا للعقد الممتد من العام ١٩٦٧ الى العام ١٩٧٧ . وفي الولايات المتحدة وحدها ازداد مثل هذا الاستهلاك بمعدل ٢،٤٪ ( ادنى من متوسط العالم ) وفي اوروبا الغربية ازداد بمعدل ٢،٥٪ في حين ازداد في اليابان بمعدل ٦،٢٪ ، مشيرا الى المعدل الاعلى من النمو الاقتصادي الذي استطاع البلد الأخير أن يحققه . ومع هذا اذا نظرنا الى مستوردات النفط ( وهي اهم شكل من اشكال مستوردات الطاقة الى حد بعيد ) ، لوجدنا انه في حين ازدادت مستوردات النفط العالمية بمعدل متوسط بلغ ٦،٨٪ فان مستوردات النفط اليابانية ارتفعت بنسبة ٦،٥٪ سنويا ، ومستوردات النفط الاوروبية الغربية ازدادت بنسبة

٣,٧٪ ، في حين ان مستوردات نفط الولايات المتحدة ازدادت بمعدل متوسط بلغ ١٢,٧٪ لفترة الاعوام العشرة التي ننظر فيها . والامر الاهم من ذلك هو حقيقة انه في حين افلحت منافستا الولايات المتحدة الاقتصاديتان الرئيسيتان ( اوروبا الغربية واليابان ) في ان تبطئا في الاعوام الاخيرة معدل نمو مستورداتهما النفطية ، استمرت الولايات المتحدة في زيادة مستورداتها بالنسب العالية نفسها . ويكشف النفط المستورد ، بوصفه عنصرا اساسيا من مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة ، عن زيادة اعتماد استهلاك طاقة ذلك البلد على النفط الاجنبي . ويظهر هذا في حقيقة ان النفط المستورد في العام ١٩٦٧ لم يمثل غير ٨,٥٪ من مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة ( او ٢٠٪ من استهلاك النفط ) في حين ان عنصر النفط المستورد الأساسي كاد يؤلف بعد ذلك بعشرة اعوام ربع مجموع استهلاك الطاقة ( وما يقرب من نصف مجموع استهلاك النفط ) . ومن المهم على ما اعتقد ان نتأمل في دلالة هذه التغييرات اذ انها تشير بوضوح الى ان مصلحة الولايات المتحدة في المنطقة العربية ليست مجرد مصلحة استثمارات اجنبية تقوم بها شركات . وسأتحدث عن هذا الموضوع فيما بعد . وقبل ان اتناول الجانب الآخر من قضية استيراد النفط الى الولايات المتحدة ، اي اهمية النفط العربي لاقتصاد الولايات المتحدة ، سيكون من المفيد على ما اعتقد ان الخص باقتضاب بعض المعطيات التي عرضت حتى الآن .

في العام ١٩٧٧ استهلكت الكتل الاقتصادية الرئيسية الثلاث في العالم الرأسمالي ( الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان ) ٢٧,٥ م ب ي وانتجت ١١,٢ م ب ي فقط . واستهلكت الولايات المتحدة وحدها ما يقرب من نصف ذلك المجموع . واستوردت هذه الكتل الاقتصادية الثلاث في تلك السنة ٢٧,٥ م ب ي من النفط . واستوردت الولايات المتحدة وحدها ٨,٧ م ب ي ( او ثلث مجموع ما استوردته الجماعة من النفط ) .

القضية التالية التي احب ان اعالجها هي من اين جاء النفط واي دور يلعبه النفط العربي في مجموع واردات النفط في العالم .

اولا في العام ١٩٧٧ استورد العالم مجموع ٣٣ م ب ي من النفط الخام . وكما لاحظنا آنفا ذهب ٢٧,٥ م ب ي من هذا المجموع الى الكتل الاقتصادية الرئيسية الثلاث للعالم الرأسمالي . وبكلام آخر ذهب نحو ٨٠٪ من تجارة العالم في النفط الخام الى هذه الكتل الاقتصادية الثلاث .

وفيما يتعلق بالـ ٣٣ م ب ي من النفط التي استوردها العالم ، فقد جاء نحو ٢ م ب ي من البلدان الاشتراكية وجاءت البقية من بلدان العالم الثالث ، ومن البلدان العربية بالدرجة الاولى . وقدمت البلدان العربية في تلك السنة ما يزيد على ١٨ م ب ي او ما يزيد على ٥٤٪ من المجموع . فانه من الطبيعي ، اذن ، في ظل اوضاع الاعتماد والتخلف الاقتصاديين التي تميز البلدان العربية ان يكون معظم هذا النفط قد شحن الى اسواق الكتل الاقتصادية الثلاث .

وفي حين انه من الصحيح القول بأنه في ظل النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، لا خيار للبلدان العربية سوى ان تصدر نفطها الى البلدان الرأسمالية في العالم ، فانه من الصحيح القول الى الحد نفسه ان الكميات التي تصدرها اكبر من احتياجاتها الداخلية . وقبل تناول هذه النقطة المهمة ، سيكون من المفيد ان نكرس بضع فقرات لتفاصيل علاقة الطاقة بين

الولايات المتحدة والبلدان العربية في الوقت الحالي .

كان واضحا جدا من البحث في القسم الاول ان صلة الطاقة بين الولايات المتحدة والبلدان العربية كانت ثابتة الاركان لعقود من الزمن . الا ان صلة الطاقة اتخذت بالدرجة الاولى شكل استثمار اجنبي لشركات النفط الاميركية المتعددة الجنسيات ، وهذا الاستثمار جنى ارباحا طائلة وزود حكومه الولايات المتحدة بنفوذ السياسة الخارجية الذي كان مفيدا لاهدافها العالمية . وبكلام آخر لم يكن للولايات المتحدة اية مصلحة في نفط العالم العربي من اجل استهلاكها الداخلي . فقد كانت احتياجات الولايات المتحدة من النفط المستورد تلبى بالدرجة الاولى من مصادر غير عربية وغير منتمية الى اوبيك . وكانت المصادر الرئيسية لمستوردات النفط الخام هي كندا وفنزويلا . وهكذا حتى العام ١٩٧٠ كانت مستوردات النفط الاميركية من العالم العربي اقل بقليل من ٤٪ من مجموع المستوردات الاميركية للنفط الخام . وبحلول العام ١٩٧٧ كانتت النسبة قد قفزت بصورة دراماتيكية الى ما يزيد على ٣٦٪ . واشار هذا الى حدوث تغيير من استيراد ٢،٤٨م ب ي في العام ١٩٧٠ الى استيراد ٣،٢ م ب ي في العام ١٩٧٧ . حتى ان احتمالات الاعتماد على النفط العربي في المستقبل القريب ستكون اكبر اذا ما التزمت جمهورية ايران الاسلامية بسياستها المعلنة الرامية الى جعل انتاج النفط الخام في ايران خاضعا لاحتياجات الاقتصاد الايراني وليس الى الطلب من المصادر الاجنبية .

**الاقتصاد السياسي وارتباط الطاقة**

خلافا للرأي الشائع على نطاق واسع فان الاعتماد المتزايد للولايات المتحدة على النفط العربي لم يحمل حتى الآن اية فوائد سياسية او اقتصادية للعالم العربي . ومما لا نزاع فيه ، بالطبع ، ان الزيادة الدراماتيكية في سعر النفط الخام وضعت في تصرف منتجي النفط ، العرب وغير العرب ، كميات كبيرة من العملة الاجنبية ، ولكن خلاف ذلك استمر نمط الاعتماد الاقتصادي دون تغيير .

من الأمور المتفق عليها بوجه عام ان البلدان العربية المنتجة للنفط التي توجد لديها اموال فائضة تجد نفسها في المركز الغريب لانتاج النفط الذي تنخفض قيمته بسرعة بسبب التأثير المشترك للتضخم وتقلب اسعار العملات . وفيما يتعلق بالعجز التجاري الاميركي الذي كثر الحديث عنه فانه من المفيد ان نوضح بعض الافكار الخاطئة . وتنشأ هذه الأفكار الخاطئة عن الخلط بين مفهومين متصلين ولكنهما مميزان . وهذان المفهومان هما الميزان التجاري وميزان المدفوعات . صحيح انه على اساس الميزان التجاري تظهر حسابات منتجي النفط فائضا في تجارتهم مع الولايات المتحدة من حيث انهم يبيعون الى الولايات المتحدة اكثر مما يشترون منها . غير ان هذا المفهوم يحدد الصفقات الاقتصادية على نحو ضيق جدا ولا يأخذ في الحسبان جمهرة الصفقات الاخرى التي تجري عادة بين الامم . وهذه الصفقات ، بما فيها الميزان التجاري ، تؤلف ميزان المدفوعات . ووفقا لهذا القياس نجد ان الاموال التي يتلقاها منتجو النفط العرب على نفطهم انما تعود الى الولايات المتحدة في شكل مستوردات سلع ، ومستوردات خدمات ، وفوق كل شيء في شكل اموال تستثمر في اسواق المال ورؤوس الاموال في الولايات المتحدة . ومن المفيد جدا ان نتذكر ان نفقات الولايات المتحدة على النفط المستورد ، وفقا لهذا

القياس ، يعوضها ، بل ويزيد ، تدفق الأموال العربية الى الولايات المتحدة . وثمة وجوه اخرى لصلة الطاقة بين الولايات المتحدة والعالم العربي لا بد من معالجتها علما بانها قد لا تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بالقضية التي نحن بصددها . اولا لا بد من ان نذكر ان الزيادة في سعر النفط في سياق حرب تشرين الأول ( اكتوبر ) كان لها تأثير متناقض ظاهريا من حيث انها تعطي الولايات المتحدة امتيازات اكثر نسبة الى منافساتها الرئيسية ، اذ ان حصة النفط المستورد من مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة هي اصغر من حصتها في البلدان الاخرى .

ثانيا ، فان معدل ايرادات شركات النفط المتعددة الجنسيات قد ازداد نسبة الى الاعوام السابقة . وبكلام آخر فان زيادات الاسعار للعام ١٩٧٣ قد مكنت هذه الشركات المتعددة الجنسيات من ان تنقل الى المستهلكين ، لا الزيادة في التكلفة فحسب بل تضخيم مثل هذه الزيادة ايضا . وبما ان معظم هذه الشركات هي اميركية القاعدة فانه يصح القول ان ايراداتها الاعلى قد افادت الاقتصاد الاميركي ، وزادت من قدرتها على تنويع مصادر الامدادات ومكنتها من مواصلة عملية نقل الموارد من بلدان العالم الثالث الى الولايات المتحدة .

ثالثا ان سياسة الطاقة التي انتهجتها الولايات المتحدة قد اتبعت ما يبدو انه سبيل عمل متناقض . وهذه السياسات المتضاربة ظاهريا اظهرت نفسها في محاولة الولايات المتحدة اعادة فرض مركزها المهيمن في العالم الغربي عن طريق اشراك شركائها الصناعيين في خلق « وكالة الطاقة الدولية » بينما هي تدخل ، في الوقت ذاته ، في علاقة خاصة مع العربية السعودية . ولدى إمعان النظر يصير من الواضح جدا انه لم يكن هناك اي تناقض كهذا . بل على العكس فان فرض الولايات المتحدة زعامتها المهيمنة في حقل الطاقة مكنها من تقويض اية قوة قد يكون اظهرها او حاول اظهارها منتجو النفط ( العرب وغير العرب ) . وبدخول الولايات المتحدة في العلاقة الخاصة مع اهم بلد منتج للنفط في العالم فانها تكون قد ضمنت لنفسها موردا يمكنها الاعتماد عليه في وقت يتوقع ان تستمر احتياجاتها هي من النفط المستورد في الارتفاع . والى ذلك تستطيع الولايات المتحدة ، بدخولها في العلاقة الخاصة ، ان تمارس درجة معينة من الضغط على منافساتها .

رابعا ، طالما بقيت الشركات المتعددة الجنسيات والاميركية القاعدة مسيطرة على المراحل غير الانتاجية للصناعة وطالما استمرت في ادارة القطاعات النفطية لبعض البلدان المنتجة للنفط ، فانه لا سبب هناك يدعو الى الافتراض بان مركزها في الصناعة قد ضعف . وبالتالي ، ليس ثمة ما يدعو الى الافتراض بان مركز الولايات المتحدة قد صار اضعف الآن مما كان عليه ليضعة اعوام خلت . بل على العكس ، فبالنظر الى النظام الاقتصادي الدولي الراهن وبالنظر الى ان معظم الانظمة العربية ما زالت تربط نفسها ايديولوجيا بالسياسات العالمية للولايات المتحدة ، يستطيع المرء ان يقول ان الولايات المتحدة كانت قادرة على تعزيز مركز قوتها في هذا الجزء من العالم .

## الاقتصادات الرأسمالية : نزاع وتعاون

لقد قلنا سابقا ان احد أهم اهداف السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة كانت

تمكين شركات النفط الاميركية من ان يكون لها المركز المسيطر في صناعة النفط الدولية . وكان من المهم بالنسبة الى الولايات المتحدة كذلك ان يكون لها حلفاء قابلون للحياة سياسيا واقتصاديا ومزدهرون . فالنمو الاقتصادي غير الاعتيادي الذي ميز بلدان العالم المتطورة خلال العقود الثلاثة الماضية ساعدته الى حد كبير ، حقيقة ان النفط العربي كان ينتج ويباع باسعار زهيدة جدا . والاعتماد المتزايد على النفط العربي زود الولايات المتحدة بنفوذ مهم ازاء شركائها التجاريين . وكان استخدام مثل هذا النفوذ غير مهم طالما ان الولايات المتحدة لم تكن هي نفسها معتمدة على النفط العربي من أجل احتياجاتها الداخلية . ونشأت المشكلة في اعقاب حرب ١٩٧٣ عندما واجهت الولايات المتحدة حالة كانت فيها مصالحها مهددة بالخطر الجدي ووجدت ان شركاءها التجاريين كانوا يدخلون في بعض الترتيبات التجارية غير التقليدية اطلاقا مع البلدان المنتجة للنفط في المنطقة لضمان استمرار الوصول الى النفط العربي .

واثار مثل هذا العمل المستقل الذي اقدم عليه شركاء الولايات المتحدة التجاريون خطرا في منتهى الجدية بالنسبة الى القوة المهيمنة للولايات المتحدة على حلفائها ، وهدد بتقويض مصالحها الاقتصادية والسياسية والعالمية في المنطقة . وينبغي ان نتذكر دوما ان اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي هو في التحليل الاخير اقل بكثير من اعتماد شركائها التجاريين .

ولكي تعيد الولايات المتحدة تجميع شركائها التجاريين وراء قيادتها وتعيد تثبيت مركزها ازاء شركائها التجاريين والبلدان المنتجة للنفط ، تم اتخاذ اجرائين سياسيين مهمين في اوائل العام ١٩٧٤ .

كان الاجراء الاول خلق وكالة الطاقة الدولية . وهذه الوكالة هي في الأساس ائتلاف البلدان المتطورة ( باستثناء فرنسا ) وكان يقصد منه ان يستخدم كقوة موازية ضد اوبيك . واهم معلمين اثنين من اتفاقيات الوكالة هما سياسة ابطاء معدل النمو في الطلب على النفط ( والطاقة بوجه عام ) والآلية المطلقة لترتيبات المشاركة في النفط اذا ما نشأت من جديد حالة شبيهة بحالة العام ١٩٧٣ . وبغية خفض التعرض لقطع الامدادات ، اتفقت بلدان وكالة الطاقة الدولية على زيادة حجم مخزونها النفطي لتلبية احتياجاتها لمدة تسعين يوما وتقاسم احتياطياتها النفطية في حال حدوث قطع الامدادات .

وفي الولايات المتحدة سبق للحكومة ان وضعت الخطة وبدأت في تنفيذ ( احتياطي نفط استراتيجي ) من بليون برميل يضم ما يوازي امدادات ثلاثة اشهر من النفط المستورد . ومع انه لم يتم التوصل قط الى هدف البليون برميل ، فان الحقيقة تبقى ان البلدان المستهلكة للنفط ، بامتلاكها لمثل هذا الاحتياطي من النفط ، ستكون في مركز يمكنها من تخفيف او اضعاف وقع اي استخدام ذي دافع سياسي لامدادات النفط من قبل البلدان المنتجة للنفط العربية وغير العربية . وباستعداد البلدان المنتجة للنفط لمجاراة فكرة تأمين الاحتياطيات الضرورية ، فانها تحرم نفسها من اداة سياسية مهمة .

كان خلق وكالة الطاقة الدولية مبادرة اميركية الى حد كبير ، وبنوع خاص انعكاسا لرغبة كيسنجر في اعادة تثبيت قيادة الولايات المتحدة في العالم الصناعي وفي ان يمنع من ان تقوم بين

بعض منتجي النفط وشركاء الولايات المتحدة التجاريين ترتيبات تفضيلية تستثني الولايات المتحدة ، وكذلك في مواجهة اوبيك بثقل مواز من الدول المستهلكة . وبكلام آخر كانت خطة كيسنجر هي انذار البلدان المنتجة للنفط من ان استخدام سلاحها النفطي سيكون اغلى ثمنا من الناحيتين السياسية والمالية .

وكان الحدث الاكثر امتاعا ، وان لم يكن الاكثر مفاجأة ، هو اعلان الولايات المتحدة ، في غمرة مفاوضاتها لخلق وكالة الطاقة الدولية ، انها اقامت علاقتها الخاصة مع العربية السعودية حول الشؤون الاقتصادية والعسكرية . وهكذا نجح راسمو السياسة الاميركية ، في المدى القصير على الاقل ، في تعبئة البلدان المتطورة في وكالة الطاقة الدولية وفي ان تدخل ، في الوقت ذاته ، في اتفاقات خاصة مع اهم بلد منتج للنفط في العالم ( العربية السعودية ) ، من اجل الحصول على مركز ممتاز . وجوهر ترتيب تقاسم النفط بسيط : ان عبء النقص في الامدادات لدى اي بلد من البلدان ، او لدى المجموعة ككل ، يجب ان تتقاسمه الدول المشاركة . الا ان تطبيقات صيغة تقاسم النفط في الحالات الطارئة تسبب مشكلات اقتصادية وسياسية خطيرة . وهكذا اذا كانت الولايات المتحدة هي هدف حظر فرض عليها بسبب سياساتها فيما يتعلق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، فانه سيصار الى دعوة اوروبا واليابان لتتقاسما خسارة الولايات المتحدة . ،من الناحية الاخرى ، اذا كانت اوروبا واليابان هدف الحظر ، بغية ممارسة ضغط غير مباشر على الولايات المتحدة ، فانه من غير المحتمل اطلاقا ان تكون لدى الولايات المتحدة امدادات كافية لموازنة العبء . وهذا يعني ان اوروبا واليابان ستضطران الى امتصاص العبء نفسهما .

من المهم تكرار نقطة سابقة . فكلما طالت مدة بقاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي بلا حل ، ارتفع مستوى احتياطيات النفط في البلدان المستهلكة . وهذا سيعني حتما ان استخدام النفط كاداة للسياسة الخارجية سيميل الى فقدان فعاليته مع مرور الوقت .

**الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي والشرق الاوسط**

قبل تناول العلاقة المتبادلة بين اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة العربية وتفاعلاتها مع الاتحاد السوفياتي ، سيكون من المفيد قول بضع كلمات حول قطاع الطاقة في الاتحاد السوفياتي نفسه .

باديء ذي بدء لا بد من ان نذكر ان الاتحاد السوفياتي هو أكبر بلد منتج للنفط في العالم وتتبعه العربية السعودية ثم الولايات المتحدة . والاتحاد السوفياتي هو كذلك بلد مصدر للنفط وتذهب معظم صادراته النفطية الى الغرب. ويبدو ان خطط الطاقة للاتحاد السوفياتي حتى العام ١٩٩٠ تتركز على الاهداف المركزية التالية :

١) ان يكون مكتفيا ذاتيا في الطاقة لجميع الاحتياجات الداخلية السوفياتية .

٢ ) ان يلبي الحد الادنى من احتياجات اوروبا الشرقية .

٣ ) توفير حجم متزايد من صادرات منتجات النفط والغاز الطبيعي لتمويل مستويات متوسعة من الاتكال الاقتصادي المتبادل مع الاقتصادات الصناعية الغربية .

٤ ) توفير صادرات متواضعة من النفط الى البلدان النامية . الا انه لا بد من التذكر ان الاتحاد السوفياتي لا يتوقع منه ان يكون عاملا رئيسيا في سوق الطاقة العالمية الا بالنسبة لبلدان اوروبا الشرقية .

وقد تنشأ مشكلة بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي اذا لم تتحقق خططه او اذا ازدادت احتياجاته الى المنتجات وسلع الانتاج الغربية الى النقطة التي قد لا يعود قادرا معها على تحقيق الاحتياجات المرتقبة لبلدان اوروبا الشرقية . وفي ظل هذه الاوضاع يجب ان نتوقع ان يصير التنافس السوفياتي ــ الاميركي على النفط العربي عاملا مهما في السياسة الخارجية الاميركية نحو المنطقة العربية . وثمة وجه آخر لهذه الحالة . فقد يجد الاتحاد السوفياتي ، في حملته للحصول على كمية متزايدة من السلع والتكنولوجيا الغربية ، انه من الضروري ان يزيد التسليمات النفطية الى اوروبا الغربية وان يعوض الفرق بزيادة مستورداته هو من الشرق الاوسط وايضا ان يشجع بلدان اوروبا الشرقية على ان تحذو حذوه .

إلا انه يمكن الافتراض بثقة ان الاتحاد السوفياتي ، للعقد المقبل من الزمن او نحو ذلك ، لن يدخل في اي نزاع خطير مع الولايات المتحدة من أجل موارد طاقة العالم العربي . واذا صحت هذه الملاحظة الاخيرة فان السؤال التالي سيكون : ما هي اهم المتغيرات التي ستدخل السياسة الخارجية الاميركية نحو المنطقة في العقد التالي من الزمن او نحو ذلك .

**عامل الطاقة في السياسة الخارجية الاميركية**

هناك على الاقل اربعة متغيرات يجب ان ننظر فيها من هذه الناحية .

١) الاحتياجات الاميركية الى النفط العربي .
٢) احتياجات شركاء اميركا التجاريين للنفط العربي .
٣) قدرة البلدان العربية على تلبية هذه الاحتياجات .
٤) اعتبارات السياسة القومية للبلدان العربية .

يبدو ان جميع الاشارات والدراسات تتفق على ان لا مناص من ملاحظة حقيقة ان كلا من الولايات المتحدة وشريكاتها التجاريات ستستمر في الاعتماد على مصادرها التقليدية لامدادات النفط حتى آخر هذا القرن . وقد تكون الكميات مختلفة من مصادر مختلفة لكن الحقيقة تبقى ان النفط العربي سيستمر في لعب دوره التقليدي كعنصر طاقة اساسي ومهم وجوهري في صورة الامدادات بالنسبة لهذه البلدان .

ومقابل هذه الحاجة الى النفط العربي ، من المهم ان نلاحظ ان هناك قيودا مهمة وجدية على قدرة المنتجين على تلبية الطلب . والقيود هي مادية واقتصادية واجتماعية .

اهم القيود هو قدرة العربية السعودية على توسيع انتاجها لتلبية الطلب العالمي . وكان الكثيرون من المراقبين وراسمي السياسة قد افترضوا ، منذ فترة غير بعيدة ، انه سيكون في وسع العربية السعودية ان توسع قدرتها الانتاجية لانتاج ٢٠ م ب ي بحلول منتصف العقد التالي . اما هذه الايام فان اجماع الاراء هو ان الحقول السعودية عاجزة ببساطة عن تحقيق هذا المستوى من الانتاج . وبالاضافة الى هذه الحقيقة فان الانتاج الحالي لجميع

البلدان العربية يفوق احتياجاتها لنفقات التنمية الاقتصادية . وهذا يعني انه من مصلحة البلدان العربية في المدى البعيد ، من وجهة النظر الاقتصادية البحتة ، ان تجعل انتاجها النفطي مستقرا او ان تخفضه بدل ان تنتجه بالمستويات الراهنة . والى ذلك ، فان الثمن الاجتماعي للاضطرار الى مواجهة نتائج الارتفاع المفاجيء في اسعار النفط وايرادات النفط يرغم الحكومات العربية على اعادة النظر في سياساتها للتصنيع المعجل في وقت لا تلبى فيه الاحتياجات الاساسية للجماهير . ولا حاجة الى القول ان الثورة الايرانية قد غيرت الكثير من المقدمات المنطقية التي بنيت عليها السياسات . واذا افترضنا ان البلدان العربية ستكون إما غير راغبة او غير قادرة على تلبية طلب البلدان الصناعية للنفط ، فان عدة مشكلات ستنشأ حتما في المستقبل القريب .

اولى هذه المشكلات واهمها هي النزاع الذي سينشأ بين البلدان المصنعة نفسها فيما يتعلق بوصولها الى نفط المنطقة . ان المركز الممتاز الذي اوجدته الولايات المتحدة لنفسها مع العربية السعودية ومصر اضافة الى علاقتها الخاصة مع اسرائيل سيمكنها من لعب دور مهم في عملية تخصيص الامدادات المتوفرة بين مستعملي النفط المختلفين . وستستمر شركات النفط المتعددة الجنسيات المتمركزة في اميركا في لعب دور مهم في عملية التخصيص هذه .

المشكلة الثانية هي مشكلة وصول بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط الى النفط العربي . ولن تعاني هذه البلدان من عجزها عن تلبية احتياجاتها الى النفط المستورد فحسب ، ولكنها ستعاني ايضا من الزيادة الحتمية في سعر النفط .

والمشكلة الثالثة والاكثر خطورة التي ستواجه البلدان العربية هي تلك التي تتعلق بحرية تصرفها كدول مستقلة . ومن المعروف تماما ، بالطبع ، ان الولايات المتحدة لن تتردد في اللجوء الى اية اداة من ادوات الضغط السياسي والعسكري الموجودة في تصرفها ، مباشرة او مداورة ، لتأمين الوصول الى النفط العربي . ويجري في الولايات المتحدة وضع خطط طوارىء لاقامة قوى من ١٠٠,٠٠٠ بينها ٤٠,٠٠٠ جندي مقاتل لاستخدامها لحماية مصالح النفط الاميركية في المنطقة من العراق الى عمان . ولا حاجة الى القول ان المخططين الاميركيين يعتبرون المنطقة العربية في الشرق الاوسط حساسة جدا وفي غاية الاهمية للمصالح الاميركية الداخلية والعالمية .

وبما ان الاتحاد السوفياتي سيكون مكتفيا ذاتيا في الطاقة فان البلدان المصنعة الاخرى هي التي تحب الولايات المتحدة ان تحرمها حرية الوصول الى النفط العربي . وتفترض الملاحظات الاخيرة الثلاث ان البلدان العربية ستكون ممثلة سلبية في ما سوف يحدث لها وان الاوضاع السائدة في العالم العربي ستبقى جامدة . ان ايا من هذه الافتراضات ليس صحيحا ، بالطبع ، كما اظهرت الاحداث الاخيرة في ايران . ومن المهم ان نتذكر كذلك ان التناقضات بين بلدان العالم الرأسمالية فيما هي تدنو من العقد التالي يجب ان توفر فرصا مهمة للبلدان العربية لاستخدام نفوذها الاقتصادي المهم لتحقيق اهدافها السياسية القومية .

### ملاحظات ختامية

ان مسألة الطاقة والسياسة الخارجية الاميركية ليست مسألة جديدة . وكذلك الصلة بين

السياسة الخارجية الاميركية والنفط العربي .

ان التغييرات التي تمت في السبعينات والتغييرات التي يرتقب ان تتم في العقد التالي من الزمن لن تؤدي الا الى تقوية تورط الولايات المتحدة في شؤون المنطقة العربية .

ان الاهمية المتزايدة للنفط العربي بالنسبة الى قابلية الحياة الاقتصادية المستقبلية للبلدان المصنعة هي ببساطة اهمية عامل اضافي سيميل الى تعميق التناقضات التي ميزت العلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان .

من المتفق عليه بوجه عام ان الركود الاقتصادي في العام ١٩٧٤ قد فاقم حالة نزاع كانت موجودة بين البلدان الصناعية . وفي الواقع كان النزاع الذي وجد اهم تعبير له في انهيار نظام بريتون وودز THE BRETTON WOODS SYSTEM قيد الاعداد طيلة عقدين من الزمن .

ويكمن في اساس النزاع الضعف في المركز المهم نسبيا لاقتصاد الولايات المتحدة ازاء شريكاتها التجاريات في اوروبا واليابان . وقد بدأت المراكز النسبية المتغيرة لهذه الكتل الاقتصادية الثلاث عملية اعادة ضبط لم تنته بعد ، كما انه من غير المتوقع ان تكتمل في المستقبل القريب . ان الميل الجديد لدى البلدان العربية المنتجة للنفط ولدى غيرها من اعضاء اوبيك فضلا عن بلدان العالم الثالث ، لفرض مواقفها قد اضاف بعدا جديدا الى مشكلات البلدان الصناعية والنزاعات فيما بينها .

وفيما تتلمس البلدان الرأسمالية طريقها لوضع مجموعة جديدة من الانظمة للتحكم في سلوكها الاقتصادي ، فان احد اهم التطورات في هذا العقد من الزمن هو بروز العالم الثالث كقوة اقتصادية مهمة في الاقتصاد الدولي . ومالت هذه الحقيقة بحد ذاتها الى زيادة النزاعات بين البلدان المصنعة في محاولاتها خلق او تعزيز مراكز سيطرتها في بلدان العالم الثالث . الا ان بروز العالم الثالث كقوة اقتصادية مهمة ( وكسوق مهمة ) قد خلق ايضا فرصة تاريخية مهمة للبلدان العربية . فلدى البلدان العربية المنتجة للنفط فرصة تاريخية لم يسبق لها مثيل لضم قواها الى قوى بلدان العالم الثالث الأخرى لتغيير نمط الاعتماد الاقتصادي والسياسي الذي ميز معظم الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية .

ان البلدان العربية المنتجة للنفط ، باستخدامها النفط كأداة للتغيير ، لن تغير نفسها فحسب بل ستفيد ايضا اكثرية البشر .

ان التحدي ، بالطبع ، هو ما اذا كان العرب مستعدين وراغبين في القبول بهذا التحدي التاريخي .